

جيوپوليتيكا الهجرة: أي دور للديموغرافيا في فهم العلاقات بين الدول؟

دول الاتحاد الأوروبي أنموذجاً

" The geopolitics of migration: what role for demography in understanding relations between states? The case of the European Union



د/سامي كعش^{*1}

¹المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر)

kaabeche.sami@enssp.dz

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول: 2024/12/20

تاريخ الارسال: 2024/10/02

ملخص:

تندرج الدراسة المقدمة ضمن بحث استكشافي لظاهرة الهجرة، وتتنازل الدراسة ضمن نسق بحثي يستهدف الحضر في التحول المعرفي الذي أحاط بالهجرة كظاهرة متعددة الامتدادات اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وأنثروبولوجيا، لذلك تحاول الورقة البحثية استقصاء بعد جديد هو البعد الجيوپوليتيكي ومدى إمكانية تحول الهجرة كأداة للفعل الجيوپوليتيكي بين الدول، ومدى تأثيرها على استعدادات الدول وتعاظمها مع الظاهرة. لذلك تأتي هذه الدراسة لمعاوضة الجهود البحثية واستقصاء مدى صلاية الفرضية القائلة بأن الهجرة هي أداة جيوپوليتيكا، وستركز الورقة البحثية أساسا على الأثر العميق لظاهرة الهجرة على أوروبا باعتبارها نطاقا جغرافيا للهجرة الوافدة منذ عقود.

كلمات مفتاحية: الهجرة، الجيوپوليتيك، جيوپوليتيكا الهجرة، الاتحاد الأوروبي.

Abstract:

Herein study is included within an exploratory research on the phenomenon of migration. It comes as a research framework aiming at digging into the cognitive transformation surrounding migration as a multi-dimensional phenomenon socially, politically, economically, and anthropologically. Therefore, the research paper seeks to investigate a new dimension, which is the geopolitical, and the extent to which migration can be transformed into a tool for geopolitical action among states, and its impact on states' readiness and dealing with the phenomenon.

As a result, this study comes to maintain research efforts and investigate the rightness of the hypothesis that migration is a geopolitical tool. The research paper will primarily focus on the profound impact of the migration phenomenon on Europe considering it as a geographical scope of coming in migration for decades

Keywords: Migration, Geopolitics, Geopolitics of Migration, European Union.

*المؤلف المرسل.

مقدمة:

تعتبر الهجرة واحدة من أبرز المسائل المتجددة -القديمة- والمتجددة التي أخذت حيزاً مهماً في مختلف الأدبيات التي تناولتها بأبعادها الفلسفية والفكرية المختلفة، بداية بالنقاشات التي تتضمن مفهوم الحرية الإنسانية، ثم الحقوق الطبيعية، ثم فكرة العقد الاجتماعي وتنظيم الحريات والحقوق السياسية والمدنية عبر مدونات قانونية ممثلة في القوانين والاتفاقيات والمعاهدات، حيث لم يكن الحق في التنقل فكرة محدودة بمعالم قانونية وسياسية وأمنية مثلما هو الحال في عالم اليوم، وإنما تم الحديث عنها في إطار سرديّة الحريات الفردية والجماعية التي غلب عليها البعد الفلسفي والفكري نظراً لاختلاف الظرفية الزمكانية والفكرية آنذاك عن الواقع الحالي، فعلى سبيل المثال عبر عليها تاريخياً الفيلسوف إيمانويل كانط في سنة 1784 بفكرة تتضمن طوباوية سماها بالمواطن الكوسوموبوليتاني؛ وهو الفرد الذي لا تحده الحدود سواء كانت تاريخية أم جغرافية (Boniface, 2019, p. 12).

ومن جانب آخر، فإذا تم الحديث عن موضوع الهجرة جيوپوليتيكياً، فعلى الأغلب يهاجر الأفراد قصد تحسين وضعهم، وهو ما يفسر الحركية العالمية لهذه الظاهرة بين دول المصدر، ودول المستقبل، لا سيما إذا تم تخصيص حالة المتوسط التي تعرف توافداً غير مسبوقاً في العقدين الآخرين للمهاجرين (النظامية وغير النظامية) من دول الجنوب إلى الشمال بسبب تفاعل مجموعة من الأسباب التاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمناخية، وهو الأمر الذي يفتح العديد من التساؤلات حول أفق التعامل مع الإشكالات المطروحة لما تنتجها الظاهرة من تقاطعات في طبيعة العلاقات بين دول كفرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، ودول كالجزائر، المغرب، تونس، تركيا، وبهذا فإن الهجرة تمثل أحد أبرز التحديات التي يواجهها الأوروبيين، والتي لا تخضع فقط لتأثير العوامل التقليدية المتعارف عليها (Dumont, 2016, p. 1)، وإنما كذلك العالم الافتراضي الذي زاد في تكثيف نشاطية الهجرة نحو دول شمال المتوسط الأوروبية.

ورغم أن الأوروبيين تمكنوا من بناء مسار تكاملي ناجح مقارنة بالتجارب التكاملية الإقليمية الأخرى في العالم، غير أن الهجرة كمسألة سياسية تشاركية من منظور الماكرو تم فيها مراجعة السياسات الأوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة سواء النظامية وغير النظامية، ومعرفة مدى قدرة الجهاز التشريعي والقانوني والمؤسساتي الأوروبي على ضبط مسألة الهجرة، بالإضافة إلى فهم الطابع الجيوپوليتيكي للهجرة وكيف استخدمتها دول عديدة كأداة ضغط على دول أخرى.

الإشكالية: تقترب الدراسة من موافاة التساؤل حول إشكالية تحول الهجرة من موضوع دارج في الشأن الدولي إلى اعتباره متغيراً جيوپوليتيكياً وازناً في ترتيبات الدول والنسق الدولي، وتركز الورقة البحثية تحديداً على تعامل أوروبا ككتلة وكدول مع مسألة الهجرة تشريعياً وهيكلية ومؤسساتياً.

ومن خلال هذا التقديم نطرح الإشكالية التالية:

ما هو البعد الجيوپوليتيكي للهجرة في العلاقات الدولية؟

وتستند هذه الدراسة إلى فرضية كبرى تعتبر أن الهجرة تحولت إلى أداة جيوپوليتيكية في العلاقات بين الدول.

الإطار النظري:

مقاربة الجيوبوليتيكا: ان التحول في مفاهيم ومقاربات الجيوبوليتيكا لهو تحول معرفي جذري، فالجيوپوليتيك هو من الحقول المعرفية التي عرفت بدورها تطورات عديدة في المفاهيم والنظريات نتيجة لتأثير النقاشات الفلسفية والإبيستيمولوجية ما بين الوضعيين وما بعد الوضعيين على جميع النظريات والحقول المعرفية في العلوم الإنسانية والاجتماعية (خشيب، 2021)، وارتبط ذلك بمنعرجين زمنيين، المرحلة الأولى هي مرحلة ما قبل الحرب الباردة او مرحلة الحربين العالميتين الأولى والثانية، اما المرحلة الثانية الكبرى فهي مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتحول في النظام الدولي من الثنائية الى الأحادية وصلت فيها الأصوات للدعوة بموت الجغرافيا وانتهاء عصر الجيوبوليتيك، وتمثل السرديات الكبرى في نظريات الجيوبوليتيك تقليدا قائمة على تعظيم دور المتغير الجغرافي والاستراتيجي والعسكري، وأفكار الصراع والحرب والهيمنة في تفسير سلوك الدولة، من قبيل أفكار كل من ماكندر- سبيكمان- كيلين.

أما بعد الحرب الباردة فقد تدفقت أفكار جديدة لحقل الجيوبوليتيكا ممهدة الحقل لتساؤلات معرفية مستحدثة حول أفق البناء الجيوبولتيكي للدول ولعلّ التطور الأهم في هذا الحقل هو صعود ما يُسمى بالجيوبوليتيك النقدية أو البديلة كنتيجة للتحولات التي شهدتها العالم آنذاك، وحاول الحقل تجاوز مأزق ثنائية القوة والهيمنة لصالح البحث عن أجندة بحثية جديدة يتضمنها النقاش الجيوبولتيكي من قبيل العولمة والاقتصاد والثقافة والدين وغيرها (نعمة، 2020، صفحة 10-11).

ومثلت الهجرة رافداً جديداً ضمن البحوث الجيوبولتيكية الجديدة، وذلك نظراً لما تلعبه الديموغرافيا في إعادة هيكلة سمعة الدول وقوتها، وتطرح تساؤلات عديدة حول دول المتغير الديمغرافي في تعظيم او تقصير عمر الدول وقوتها، فإدخال أعراق جديدة في فضاءات جغرافية يغير من الخريطة العرقية للدول ويهدد وحدتها الجماعية الاجتماعية، ويخلق جماعات عرقية جديدة ذات مطلبيات اجتماعية وسياسية وقانونية تهدد انسجام الأمة في كل الدول، خاصة إذا كانت هذه الهجرات غير انتقائية وغير منظمة.

الإطار المنهجي: تعتبر الدراسة المقدمة من الدراسات الاستكشافية التي تحاول البحث في ظاهرة تاريخية تسمى الهجرة immigration وكيف تحولت الظاهرة معرفياً وانتقاليتها المتتالية كمسألة تندرج ضمن أدوات السياسة الدولية من خلال صبغ الطابع الجيوبولتيكي عليها.

لذلك تندرج الدراسة بشكل منهجي ضمن البحوث الهجينة أي انها تجمع بين البحث الاستقرائي والبحث الاستنباطي.

منهج دراسة الحالة: ركزت الدراسة على استخدام الهجرة كورقة للجيوبوليتيكا خاصة على دول الاتحاد الأوروبي او دول أوروبا، باعتبار أن أوروبا هي موطن هجرة وافدة بالأساس تاريخياً.

2. الهجرة والهجرة غير النظامية: دراسة ايتيمولوجية

يعتبر مصطلح الهجرة مصطلحاً متشابك التعاريف والتفسيرات ويتقاطع مع مفاهيم أخرى، حيث أن مفهوم الهجرة في الأساس ليس مفهوماً ذو حمولة سلبية بقدر ما هو يحيل على فكرة التنقل والحرية أو الانتقال.

1.2 الهجرة بالتعريف القانوني:

يعرف فقهاء القانون الدولي الهجرة بأنها:

"مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائياً إلى إقليم دولة أخرى، وهذا التعريف يفسر فكرة التخلي نهائياً عن الانتماء إلى الإقليم الأصلي.

كما تعرف الباحثة كازاكو كريستينا CAZACU CRISTINA الهجرة غير النظامية بكونها (Chinole, 2015, p. 870):

"المهاجر غير الشرعي"، "المهاجر غير الموثق"، أو "المهاجرين غير الشرعيين" هي بعض المصطلحات المستخدمة لوصف وضعية الهجرة للأشخاص الذين لا يمتلكون الوثائق المطلوبة التي تثبت أنهم مخولون قانوناً بالعمل أو الزيارة أو الإقامة في بلد معين أو "هم أولئك الذين إما لا يمتلكون التأشيرات الصحيحة للبقاء في بلد بشكل قانوني أو دخلوا إلى البلد بشكل قانوني ولكن لم يعودوا إلى بلدانهم الأصلية عند انتهاء صلاحية تأشيراتهم. فئة أخرى من المهاجرين غير الشرعيين هم أولئك الذين انتهكوا شروط الدخول إلى بلد ما، على سبيل المثال، عن طريق العمل بدون تصريح، أو عدم الالتحاق بالمدرسة إذا تم قبولهم بهذا الغرض، أو عن طريق الانخراط في أنشطة غير قانونية، كما يمكن أيضاً اعتبار طالبي اللجوء الذين تم رفض طلباتهم كـ "مهاجرين غير شرعيين".

وتعرف الأمم المتحدة الهجرة الدولية Migration Internationale:

على أنها الشخص الذي يبقى خارج البلد الذي اعتاد الإقامة فيه لمدة أقلها سنة. ونظراً لتعدد ظاهرة الهجرة، فإن التعريفات لمظاهرها المختلفة تعقدت هي الأخرى، لذا نجد أن اللغة الإنجليزية هي الأغنى في هذا المجال، مما يعبر عن رغبة الإنسان المعاصر في فهم الظاهرة؛ فالهجرة في اللغة العربية هي الترك، لكن على غير العادة، سنجد أن اشتقاقات الكلمة متنوعة وليس لها علاقة بمصدر الكلمة (ه. ج. ر) فنقول لاجئ ونازح ومهاجر... إلخ. أما في اللغة الإنجليزية، فإن كل المصطلحات تشتق من الهجرة Migration وهي كالتالي (كريكش، 2022):

1. اللفظ الأول "immigration" التي تعني الهجرة الوافدة؛ فالشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة أو الوافد هو "immigrant".

2. اللفظ الثاني «émigration» التي تعني الهجرة النازحة، فالشخص النازح «émigrant» هو الذي يترك الدولة للاستقرار في دولة أخرى.

3. اللفظ الثالث هو "migration" الذي يعني الهجرة الداخلية والمهاجر داخلياً هو "migrant".

لذلك فاختلاف التعاريف حول مسألة الهجرة ترتبط بتصور كل دولة حول المسألة والتي لها السلطة في تحديد متى تبدأ وتنتهي الهجرة غير النظامية. القيود المفروضة على دخول ومغادرة البلاد، بالإضافة إلى الشروط القانونية المتعلقة بالوصول إلى سوق العمل، والتي تتواجد في كل دولة، بدرجة أقل أو أعلى من التسامح تجاه الهجرة غير النظامية. (Chinole, 2015, p. 870).

2.2 حركية المهاجرين الدوليين: تقديم احصائي

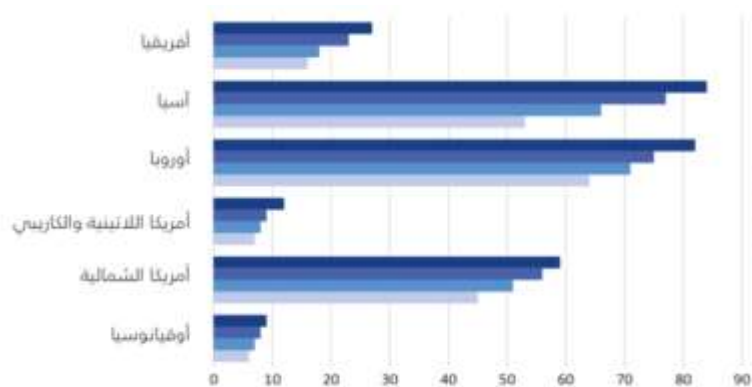
عدد المهاجرين الدوليين زاد بسرعة خلال القرن الواحد والعشرين، حيث ارتفع من 173 مليون في عام 2000 إلى ما يقرب من 281 مليون في عام 2020، بحسب احصائيات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (Mario Coccia, 2024)، وهذا يعني زيادة بـ 127 مليون مهاجر في عشرين سنة منسجماً مع زيادة في سكان العالم من 2,8 % إلى 3,6 %. (Niandou Touré, 2023)، وتحوز الهجرة غير النظامية على معدلات عالية في مستوى الهجرة الدولية حيث وفقاً لبيانات منظمة الهجرة الدولية (IOM)، هناك ما بين 20 إلى 30 مليون مهاجر غير مرخص حول العالم، ما يمثل حوالي 10 إلى 15% من إجمالي عدد المهاجرين في العالم. يترك الغالبية العظمى منهم منازلهم في البلدان "النامية" أو "العالم الثالث" للانتقال إلى البلدان المتقدمة بطرق "غير مصرح بها"، "غير موثقة"، أو "غير شرعية". ومن أجل دخول مثل هذا البلد، قد يستخدم المهاجرون غير الشرعيين وثائق سفر مزيفة أو تصاريح حصلوا عليها بمظاهر خادعة، أو يستخدمون وسائل نقل سرية أو طرقاً أخرى لعبور الحدود بشكل غير شرعي.

الجدول 1: الهجرة الدولية 1970-2020

السنة	عدد المهاجرين	نسبة المهاجرين من سكان العالم
1970	84 400 125	2.3 في المائة
1975	90 368 010	2.2 في المائة
1980	101 383 549	2.3 في المائة
1985	113 206 691	2.3 في المائة
1990	153 011 473	2.9 في المائة
1995	161 316 895	2.8 في المائة
2000	173 588 441	2.8 في المائة
2005	191 615 574	2.9 في المائة
2010	220 781 909	3.2 في المائة
2015	248 861 296	3.4 في المائة
2019	271 642 105	3.5 في المائة

المصدر: (Migration, 2022, p. 23)

الشكل 1: الهجرة الدولية حسب مناطق الاستقطاب (بالمليون).



تمثل منطقة اسيا أكبر منطقة جاذبة للمهاجرين من جنسيات غير جنسياتها وحققت نموا في معدلات الاستقطاب خلال بأكثر من 50 % خلال 15 سنة، تليها دول أوروبا التي تسجل تقريبا نفس النسب في جذب المهاجرين الدوليين.

المهاجرون في بلدانهم

البلد	عدد المهاجرين (ملايين)
الولايات المتحدة الأمريكية	48
ألمانيا	15
المملكة العربية السعودية	14
الاتحاد الروسي	13
الجمهورية المتحدة	12
الإمارات العربية المتحدة	11
فرنسا	10
كندا	9
أستراليا	8
إيطاليا	7
إسبانيا	6
تركيا	5
الهند	4
أوكراينا	3
غوب أفريقيا	2
الأرجنتين	1
تايلاند	1
ماليزيا	1
الأردن	1
بالتستان	1

المهاجرون في الخارج

البلد	عدد المهاجرين (ملايين)
الهند	17.5
المكسيك	12
النمسا	11
الاتحاد الروسي	10
الجمهورية العربية السورية	8
بنغلاديش	7
باكستان	6
أوكرانيا	5
الشتين	4
أفغانستان	3
إندونيسيا	2
بولندا	1
المملكة المتحدة	1
ألمانيا	1
أفغانستان	1
الأراضي الفلسطينية	1
بنغلاديش	1
رومانيا	1
سويسرا	1
تركيا	1

تمتلك الهند أكبر سكان مهاجرين في العالم بما يقرب من 18 مليون شخص يعيشون في الخارج، مما يجعلها البلد الأصلي الرئيسي عالميًا. وتعتبر المكسيك البلد الأصلي الثاني الأكثر أهمية بحوالي 11 مليون شخص. وتأتي الجمهورية الروسية في المرتبة الثالثة كأكبر بلد أصل، تليها الصين (بنحو 10.8 مليون و10 ملايين شخص على التوالي). ويعتبر البلد الأصلي الخامس الأكثر أهمية هو الجمهورية العربية السورية، حيث يعيش أكثر من 8 ملايين شخص في الخارج، ويتمثلون أساسًا كلاجئين نتيجة للحرب الداخلية (بداية من 2011). (Migration, 2022, p. 25)

في المقابل يسرد الشكل على اليسار أعلى وجهات استقبال المهاجرين الدوليين حيث تستقطب الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 50 مليون مهاجراً دولياً، ثم تليها ألمانيا بـ 18 مليون مهاجر، ثم المملكة العربية السعودية بـ 17 مليون مهاجر ثم فدرالية روسيا بـ 15 مليون مهاجر، ثم المملكة المتحدة بحوالي 15 مليون مهاجر، ويلاحظ أن الدول الخمس الأعلى استقطاباً للمهاجرين الدوليين هي دول منتعشة اقتصادياً ومتاخمة لدول أقل جاذبية اقتصادياً وهو ما يدعمه الشكل رقم 2.

والذي يعكس تأثير المتغير الاقتصادي على مسألة الهجرة واستعدادات الدول لتكون دولة استقطاب للمهاجرين أو دول مصدرة للمهاجرين وقد تكون طاردة للسكان. الهجرة بين ضفتي المتوسط: أو الهجرة شمال- جنوب يعتبر المتوسط فضاء واسعاً للهجرة وذلك لعدد الاعتبارات التاريخية والجغرافية والمناخية، وهناك ترابط جيوبوليتيكي مع ظاهرة الهجرة.

العوامل الجغرافية:

الأسباب الجغرافية ذات أولوية في فهم استعدادات المهاجرين وسيكولوجياتهم، حيث أن التقارب والمتاخمة الجغرافية تؤدي بطريقة الية إلى ارتفاع الاستعداد للهجرة إلى أقرب بلد يوفر ظروفًا أحسن (Dumont, Le système migratoire méditerranéen , 2009, p. 3)

العوامل الاقتصادية:

تندرج العوامل الاقتصادية في أولويات التفكير حول دوافع الهجرة، وتنقسم إلى صنفين: الأول هو الجذب الاقتصادي والثاني هو الطرد الاقتصادي، والأول يرتبط بضعف التنمية والمونوال الاقتصادي مما يدفع المهاجرين للبحث على مناخات اقتصادية أحسن، والثاني هي مناطق الجذب الاقتصادي والتي توفر مناخاً اقتصادياً أفضل ويقاس في العادة بمعدلات الناتج المحلي للأفراد (Dumont, Le système migratoire méditerranéen , 2009, p. 6)، وما تقدم يشرحه بشكل مستفيض الجدول الموالي والذي يوضح العلاقات بين التنمية الاقتصادية والاستعداد للهجرة.

الجدول 2: التنمية الاقتصادية والنزوح إلى الهجرة في البلدان العربية

النسبة المئوية للنمو الاقتصادي في العقدين	النسبة المئوية للنمو الاقتصادي في العقدين	النسبة المئوية للنمو الاقتصادي في العقدين
1.1833	1.1833	1.1833
0.0284	0.0284	0.0284
1.3083	1.3083	1.3083
1.0036	1.0036	1.0036
1.0509	1.0509	1.0509
1.5007	1.5007	1.5007
1.1546	1.1546	1.1546
1.3723	1.3723	1.3723
0.0277	0.0277	0.0277
0.054	0.054	0.054
0.0099	0.0099	0.0099
4.082	4.082	4.082
1.0504	1.0504	1.0504
1.924	1.924	1.924

المصدر: (دينيسون، 2016، صفحة 9)

يدعم الجدول 2 فرضية العلاقة بين المتغير الاقتصادي كمتغير محفز على استعدادات الهجرة، وهذا كتمثيل للمنطقة العربية، أين ينزع مواطنوا الدول العربية الى التفكير في الهجرة سواء كانت نظامية او غير نظامية تبعا للعديد من الأسباب ويوفر المدخل الاقتصادي أداة تحليل مناسبة لفهم العلاقة الوظيفية بين نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي والنسبة المئوية للتفكير في الهجرة، حيث يمكن تصنيف أرقام الجدول المبين أعلاه الى مستويات يمثل فيه نصيب الفرد مستويات تفوق 40000 دولار سنويا وهي لدول الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية وهذا يقابله مستويات منخفضة في استعدادات الهجرة تتراوح من 8 الى 20 بالمئة.

في المستوى الثاني تظهر دول لدى مواطنيها نصيب للفرد يتراوح بين 5000 الى 13000 دولار وهي دول: الجزائر. مصر. العراق، ليبيا، السودان، وهذه دول نفطية لكن مستويات الدخل الفرد لديها منخفضة بشكل يرفع من نسبة الاستعداد للهجرة الى 30 بالمئة. في المستوى الثالث لدينا دول: مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، وهي دول تتميز بنقص في مستوى الموارد الطاقوية خاصة وتعتمد اقتصاداتها على الخدمات والقطاع الزراعي، ولكن استعدادات الهجرة لديها كذلك مرتفعة وتصل الى 50 بالمئة.

العامل الجيوبوليتيكي:

المسألة الجيوبوليتيكية مهمة جدا في تفسير نسقية ظاهرة الهجرة أين يبرز استدعاء العامل التاريخي ممثلا في عامل الاستعمار وعلاقته بتوسع الهجرات، كالعلاقات الفرنسية الجزائرية او الفرنسية مع تونس والمغرب والسنغال ومالي.

ومنذ الخمسينات عرفت دول ظروفها داخلية سياسية تحديدا طاردة للسكان وأعاد ذلك مسألة الهجرة الى الواجهة حيث شهدت لبنان، ويوغسلافيا وتركيا في (إقليم الاكراد) حالات احتراب داخلي، فتحت مجالا واسعا لمواطنيها لطلب الهجرة، وتحولت المعايير الجيوبوليتيكية الى سلم يحكم سياسات الدول حول الهجرة خاصة مع ما وفرته الاتفاقيات و المعاهدات الدولية من حقوق للمهاجرين في الحصول على اللجوء الإنساني والإقامة مثل معاهدة جنيف في 28 جويلية 1951، والتي طبقتها دول مثل فرنسا في 23 جوان 1954، ونقلت فرنسا لتكون ثالث دول مستقبلية لطلبات اللجوء بعد الولايات المتحدة الامريكية وكندا بـ 43599 طلب لجوء في سنة 2008 (Dumont, Le système migratoire méditerranéen , 2009, p. 16).

عامل جيوبوليتيكي اخر هو الاتفاقية الاوروبية للحفاظ على حقوق الانسان والحريات الأساسية في 4 نوفمبر 1950، او اتفاقية ستراسبورغ، وهذه النصوص القانونية سرعت من وتيرة الهجرة الى أوروبا بكل صنوفها لما توفره من حماية للوافدين (Dumont, Le système migratoire méditerranéen , 2009, p. 17).

3. السياسات الأوروبية للهجرة: أي جدوى؟

مثلت الهجرة بالنسبة لأوروبا مشكلة حقيقية منذ عقود، ومثلت تاريخياً دافعا خاصة لليمين المتطرف واليمين الشعبوي في إيطاليا والدنمارك وفرنسا وهولندا خاصة مع بداية الألفية الجديدة، حيث وفي سنة 1999 وبمناسبة قمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي اتفق الأعضاء 15 على ضبط سياسة مشتركة للهجرة واللجوء (Ploquin, 2002)، وفي كثير من البلدان الأوروبية، يشعر المواطنون بعدم الرضا عن كيفية تعامل حكومتهم مع الهجرة غير الشرعية. ويسهم هذا الاستياء في زيادة المشاعر المعادية للمهاجرين، والتظاهرات ضد الهجرة غير الشرعية، والكراهية للأجانب. (Düvell, 2006)

كما أن السياق الحالي الذي يتم فيه وضع سياسات الهجرة لدول الاتحاد الأوروبي معقد ومربك، فقد أدى توسع الاتحاد الأوروبي في مايو 2004 إلى إنشاء سكان جدد في الدول المنضمة والذين سيتم منحهم حرية نسبية في التنقل داخل الدول الخمس عشر "القديمة"، ولكنهم سيكون لديهم حقوق مقيدة للعمل. وبمجرد أن يحصل مواطنو الدول المنضمة على هذا الوضع الانتقالي الإضافي لمدة تصل إلى سبع سنوات، يتم إنشاء طبقة أخرى من التفاوت. في الوقت نفسه، يخلق التوسع واجباً جديداً للدول الأعضاء الجديدة في أوروبا الوسطى بعد الانضمام من الشرق والجنوب لحماية الاتحاد الأوروبي من الهجرة غير المرغوب فيها. كل هذا يتضافر مع التعقيد الموجود بالفعل للترتيبات شبه المنسقة فيما يتعلق باللجوء والهجرة الاقتصادية من العالم بأسره، أين أصبحت حركة الأشخاص عبر الحدود للأعمال التجارية والدراسة والسياحة جزءاً من النسيج الطبيعي لحياة المواطنين الأوروبيين، وللنخبة العالمية على نطاق واسع، كما تسهل السياسات الحكومية هذه النقلية إلى حد كبير، لكنها تفرض قيوداً من مختلف الدرجات على فئات أخرى من الهجرة عبر الحدود. (Düvell, 2006, p. 3)

ومثلت هذه السياسة الأوروبية للهجرة أثراً عكسياً على عديد دول الاتحاد حيث ساهم قانون اللجوء مثلاً أبرز شكل للرفع من تدفقات المهاجرين إلى أوروبا مسجلاً 400000 شخص لاجئ ف سنتي 1999-2000 (Ploquin, 2002, p. 2)، حيث بلغ عدد طالبي اللجوء رقمًا قياسيًّا بلغ 1.3 مليون مهاجر، يأتون أساساً من الدول المنكوبة بالحروب مثل سوريا وأفغانستان وفلسطين والعراق، في عام 2015 وحده (Mario Coccia, 2024)، كما تحصي أوروبا كذلك معدلات هجرة داخلية عالية وصلت إلى حدود 70 بالمئة يشكلون مهاجرين من دولة أوروبية إلى دولة أوروبية أخرى (Mario Coccia, 2024).

ومثلت الضفة الجنوبية لأوروبا منطقة هجرة صادرة ولكن السرديات المتواترة حول المسألة تكون مغلفة بالسياسي الوظيفي على حساب الأسباب الحقيقية التاريخية والسوسولوجية والاقتصادية (Fargues, 2002)، والتزمت أوروبا في الصدد بعدد البرامج الموجهة للهجرة مثل برنامج يوروميد للهجرة 5، الذي يموله الاتحاد الأوروبي وينفذه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والذي يستهدف الوصول إلى هدف حيوي ممثل في ضمان

الهجرة الامنة والمنظمة، وفي ذلك عملية البحث والتنقيب على مؤشرات إحصائية تكون كفيلة بالإجابة على تساؤلات وفحص فرضيات حول مسألة الهجرة غير النظامية من جنوب المتوسط الى شماله. الشكل 4: عدد السكان في أوروبا وأفريقيا بالملايين بداية من الخمسينات



المصدر: (Düvell, 2006, p. 263)

توجد فجوة كبيرة في حجم السكان بين أوروبا وأفريقيا تستحق الاهتمام أيضاً، فبينما كان سكان أوروبا ضعف حجم سكان أفريقيا في عام 1950، فإن الوضع الديمغرافي كان على العكس تماماً بحلول عام 2020. ومن المتوقع أن يكون حجم سكان أفريقيا أكثر من ثلاث مرات حجم سكان أوروبا بحلول عام 2050، حيث يتوقع وصول عدد سكان أفريقيا إلى 2.5 مليار نسمة مقابل 0.7 مليار نسمة في أوروبا (Düvell, 2006).

كما تشير التوقعات السكانية إلى استمرار النمو الديمغرافي. من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 9 مليار نسمة في عام 2037 و10 مليار نسمة في عام 2056، مع حدوث معظم النمو في البلدان النامية. ومن المتوقع أن تكتسب أفريقيا وحدها أكثر من مليار واحد من السكان بحلول منتصف القرن، وكل هذه الاحصائيات المقدمة تعزز فكرة حاجة التصاعد الديمغرافي في فرص أحسن للعيش الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمناخي وهذا يضغط بصورة مباشرة على أوروبا كفضاء يوفر فرص عيش أفضل لذلك تتوقع الدراسة زيادة مضاعفة في نسب الهجرة الى الاراضي الاوروبية سواء كانت نظامية ام غير نظامية.

1.3 مسارات الهجرة من منطقة MENA إلى أوروبا:

طرق الهجرة جغرافيا:

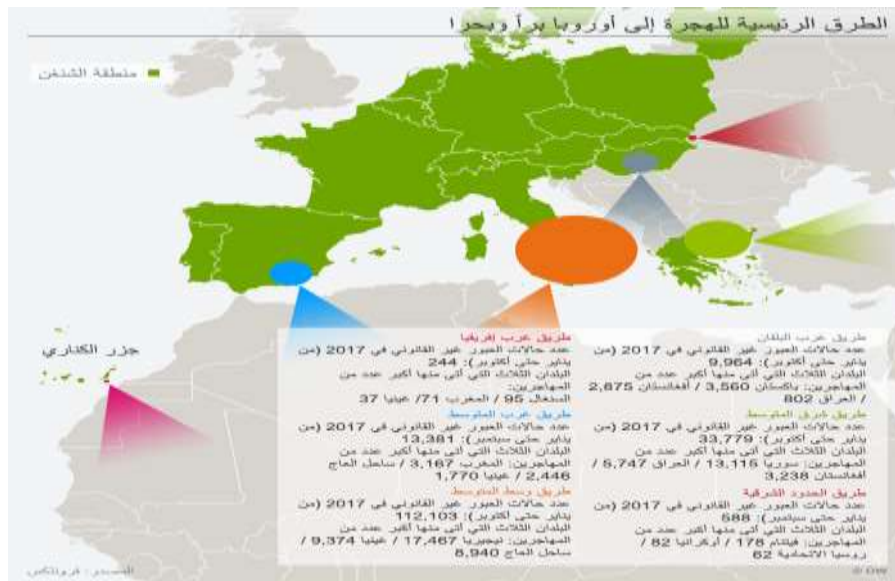
يستخدم مصطلح طرق الهجرة بشكل كثيف في السردية الرسمية وغير الرسمية للمتحدثين حول مسألة الهجرة، لما له من ارتدادات كلية على المخرجات المتعلقة بالموضوع حيث علقت الوزيرة الفرنسية للشؤون الأوروبية كاترين كولونا حول موضوع طرق الهجرة بالقول أنه يجب على الدول المهتمة بمسألة الهجرة التنسيق لضبط

مفهوم طرق الهجرة، وعليها التعرف بشكل جماعي على هذه الطرق لأنها من أولويات العمل على المسألة .
(Niandou Touré, 2023, p. 5)

حيث توضح الخرائط المتاحة للمنظمات المهمة بقضايا الهجرة الطرق التقليدية للهجرة الى أوروبا سواء من اسيا او من أفريقيا، حيث و للوصول الى أوروبا تتدفق موجات المهاجرين على خطوط كلاسيكية تمثل فيها دول تركيا الى اليونان مقدونيا المجر أو ما يسمى بطريق البلقان، لكن ازمة اللاجئين في 2015 دفعت هذه الدول خاصة تركيا الى غلق هذا المنفذ بالإضافة الى المجر، وهو ما دفع المهاجرين الى استخدام طريق اخر هو المتوسط عبر ليبيا التي كانت تشهد انقساماً داخلياً.

كما يمثل طريق جنوب ووسط المتوسط طرقاً للهجرة غير النظامية او ما يعرف بالتعبير الدارج " الحرقه"، خاصة عبر دول الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، والتي تعتبر أساساً مناطق عبور خاصة من المهاجرين لافريقيا جنوب الصحراء.

خريطة 1: طرق نحو أوروبا برا وبحرا



المصدر: (<https://2u.pw/YKwAtLbr>)، بلا تاريخ

كما توضح الخريطة المرفقة حقيقة الانتقال من غرب ووسط المتوسط كطريقين تاريخيين للهجرة نحو أوروبا الى شرق المتوسط وذلك بسبب الاحتراب والنزاعات الداخلية في دول سوريا وليبيا والقرن الافريقي.

2.3 اثار الهجرة غير النظامية- نماذج من تأثير الهجرة على سلوك الدول داخل الاتحاد الاوربي:

في الحقيقة تبرز إشكالات واختلالات عديدة تمثلها الهجرة غير النظامية على التوازن الداخلي الأوروبي فبحسب دراسة أجرتها مؤسسة بيو للأبحاث فان التزايد في عدد المهاجرين جعل أكثر من 50 بالمئة من المشمولين بالبحث في 8 دول يشعرون بأن وجود اللاجئين يزيد من احتمال وقوع الإرهاب كما سيكون لهم تأثير اقتصادي سلبي وسيشكلون ضغطاً على الاقتصاد الأوروبي (Mario Coccia, 2024)، كما شهد الخطاب

الاوروبي انتقالا من الخطاب اللين حول ضيافة المهاجرين كما تبنته انجيلا ماركل سنة 2016، التي سمحت باستقبال المهاجرين العالقين في المجر، الى خطابات راديكالية لألوان سياسية أخرى، كما عمقت أزمة المهاجرين من الخلافات بين دول الاتحاد (الشورى، 2019، الصفحات 40-45):

• اعتراض جمهورية التشيك والمجر ورومانيا وسلوفاكيا على توصيات المفوضية الأوروبية في 2015 باحتضان 22000 لكل بلد.

• فشل الاتحاد الأوروبي في اظهار التضامن بين دوله في التصدي لظاهرة اللاجئين والاكتفاء بتصدير الازمات لدول أخرى.

• اغلاق الحدود على البلقان وتركيا، وانخراط الأخيرة في مفاوضات مستمرة مع الاتحاد الأوروبي يتضمن ابعاد كل المهاجرين بشكل الي الى تركيا مقابل مبالغ مالية، مقابل كذلك الغاء تأشيرة دخول الاتراك الى الاتحاد الأوروبي بشكل سريع، بالإضافة الى فتح 5 فصول للنقاش بشكل جدي حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، وهنا يظهر بشكل جلي مدى استخدام الهجرة كأداة ضغط أو كعامل جيوبوليتيكي.

• أزمة الاستفتاء حول خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي والتي شكلت أبرز أزمة تسببت فيه الهجرة، حيث رفض البريطانيون تحمل الهجرة الداخلية والخارجية واقتسام التكاليف مع أوروبا.

3.3 اليات المواجهة:

الاليات القانونية والتشريعية: ضغطت الموجات المتزايدة في معدلات الهجرة على الاستعدادات القانونية والتشريعية الأوروبية حيث سنت المانيا سنة 2017 قانونا يجيز ترحيل المهاجرين، ثم قانونا سنة 2018 للجوء ثم قانونا اخر حول ضبط لم الشمل العائلي الذي تم تقليصه لألف في الشهر، ثم في عام 2019، تم إصدار قانون جديد بشأن "العودة المنظمة" أو الطوعية بهدف تسهيل ترحيل طالبي اللجوء الذين تم رفض طلباتهم، من خلال السماح بالاحتجاز الإداري خلال إجراءات اللجوء وحتى السجن للأشخاص الذين تم رفض طلباتهم. (Sarthou-Lajus, 2023).

في الحقيقية هنالك اختلالات في تطبيق السياسات التشريعية مثلا حول الترحيل بين دول اوروبا حيث في ألمانيا، يتم تنفيذ 60٪ من التزامات مغادرة الأراضي، بينما يتراوح المتوسط الأوروبي في هذا الشأن حوالي 43٪، اما في فرنسا فقط 12٪ وهو ما يلاقي انتقادات داخلية واسعة حول جدوى السياسة الفرنسية للهجرة. (Dominique Reynié, 2023)، كما سنت دول الاتحاد الاوروبي سياسات اخرى تضمنها السعي الحثيث للتعامل مع المسألة مثل:

• سياسة الدمج: من خلال العمل الأوروبي المشترك على بناء منظومة وسياسي هجرة موحدة وتطبيق قانون 1951 حول اللاجئين.

- سياسية معالجة الأسباب الجذرية: بسبب الضغط الكبير على دول مثل اليونان والمجر وإيطاليا عمدت المفوضية الأوروبية منذ 2015 على تقديم مقترحات بتقاسم أعباء المهاجرين، من خلال نقل أكثر 120000 مهاجر إلى دول أخرى. (الشوري، 2019، صفحة 38).
- سياسة الابعاد وإعادة التوطين: خلقت الهجرة الكثيفة بعد 2011، مشاكل داخلية خاصة على المستوى الأمني، بداية من الهجمات الإرهابية في باريس، وهو ما طرح تساؤلات حول جدية السياسات الموضوعة حول الهجرة (الشوري، 2019، صفحة 39).

4. خاتمة:

في الختام نستنتج بأن جيوبوليتيك الهجرة تبين بأن الاتحاد الأوروبي يمثل مساراً مفضلاً لدول جنوب المتوسط وكذلك منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يفرض عليه إعادة النظر في سياساته وترتيباته الإقليمية مع الجوار القريب الذي يعرف جملةً من التعقيدات والتحديات التي جعلت الملايين من الأفراد يبحثون عن سبل حياة أحسن في أوروبا، وهو الأمر الذي أثر عليها ديمغرافياً وهوياتياً وثقافياً فضلاً عن بعض المجالات الأخرى.

إن موضوع الهجرة الذي يندرج ضمن ما يسمى بالجيوبوليتيك النقدي، وهو أحد الموضوعات التي يفتح الباب أمام عدة نقاشات أخرى حول مدى تأثيراتها على الفضاء الجغرافي الديمغرافي للدول خصوصاً في تلك الدول الأوروبية التي تحاول الحفاظ على هويتها الأصلية، وبالتالي فوجود المهاجرين بالمنطقة له تأثير كبير على الأعراق المتواجدة هناك بغض النظر عن طبيعتهم.

5. قائمة المراجع:

• المراجع باللغة العربية:

1. جيمس دينيسون. (2016). إعادة التفكير في دوافع الهجرة النظامية وغير النظامية: أدلة من المنطقة الأوروبية ومتوسطة. المركز الدولي لسياسة الهجرة.
2. كاظم هاشم نعمة. (2020). المحور الجيوبوليتيكي العربي -الاسلامي وعملية هيكلة النظام الدولي: نحو مقارنة جديدة. مجلة سياسات عربية، 7-31.
3. كريمة الطاهر امشير. (2016). اضاءات حول مفهوم الهجرة غير النظامية. دورية دعم ، 9-30.
4. مني الشوري. (2019). أزمت الهجرة واللجوء سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القادمين الجدد: سياسات الإدماج والاندماج الاجتماعي والسياسي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 1-63.
5. نزار كريش. (11 افريل، 2022). جغرافيا الهجرة وتاريخ اللجوء. تم الاسترداد من مؤسسة مؤمنون بلاحدود : <https://www.mominoun.com/articles/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7->

%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-

%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-8062

• المراجع الأجنبية

1. BAILLET, P.-Y. (2023, Décembre 05). Conflits. Récupéré sur Serbie et Hongrie : deux représentations de l'immigration : <https://www.revueconflits.com/serbie-et-hongrie-deux-representations-de-limmigration/>
2. Boniface, P. (2019). Géopolitique des migrations. Paris : Edition Eyrolles.
3. Chamie, J. (2023). Illegal Immigration: A Twenty-First Century Crisis. Population Levels, Trends, and Differentials, 261–265.
4. Chinole, C. C. (2015). Illegal Immigration. Encyclopedia of Immigrant Health, 869–871.
5. Dominique Reynié, M. S. (2023). Comment contrôler enfin l'immigration. Commentaire, 662-667.
6. Dumont, G.-F. (2009). Le système migratoire méditerranéen . Outre-Terre , 257-272.
7. Dumont, G.-F. (2016). Géopolitique des migrations : les effets répulsifs ou attractifs des constitutions. Diploweb, La revue géopolitique, 1-26.
8. Düvell, F. (2006). Illegal Immigration in Europe. London: Palgrave Macmillan.
9. Fargues, P. (2002). Les guerres, facteur décisif de migrations. Confluences Méditerranée, 23-35.
10. Fargues, P. (2016). Un million de migrants arrivés sans visa en Europe en 2015 : Qui sont-ils ? Population & Sociétés, 1-22.
11. Mario Coccia, E. G. (2024). How immigration, level of unemployment, and income inequality affect crime in Europe. Crime Law Soc Change, 1-23.
12. Migration, I. O. (2022). WORLD MIGRATION REPORT 2022. Switzerland: International Organization for Migration.
13. Mouaoued, L. (2017 , décembre 07). Les routes migratoires africaines. Récupéré sur RFI: <https://www.rfi.fr/fr/afrique/20171207-carte-routes-migratoires-africaines>
14. Niandou Touré, C. A. (2023). « Routes migratoires », retour sur une notion. Migrations Société, 23-32.
15. Ploquin, J.-C. (2002). Une Europe frileuse. Confluences Méditerranée, 9-12.
16. Sarthou-Lajus, N. (2023, Mai 5). Face à l'immigration, quelle politique d'accueil ? (D. Leschi, Interview